

إلا في الأحوال التي لا يوجد فيها من الكويتيين من يحمل المؤهل المطلوب أو ما يعادله لتولي الوظيفة بعد الإعلان عنها

لجنة تنمية الموارد تطلب من ديوان الخدمة تصوراً كاملاً لتكويت الوظائف العامة وعدم توليها من قبل الأجانب

■ منح الخريجين الكويتيين المتخصصين في الجيولوجيا الحق في التعيين بالقطاع النفطي وإنشاء قاعدة بيانات شاملة للمتقاعدين في ديوان الخدمة المدنية تحدت دورياً ومنح الأئمة والمؤذنين الكويتيين المعينين على بند المكافآت إجازة دورية براتب لمدة 30 يوماً في السنة

وإعادة النظر في العقود التي ترمم مع القطاع الخاص لرفع نسبة العمالة الوطنية فيها. وتمنى الحويلة التعاون الجاد من قبل الجهات الحكومية مع اللجنة من أجل الوصول إلى معالجة جذرية وتحقيق الاستقرار الوظيفي والأمن الوظيفي للكويتيين خريجي المؤسسات التعليمية المختلفة.

وشد على ضرورة وجود برامج تأهيلية للراغبين في العمل بعد الحصول على شهادة الثانوية العامة لكي يحصلوا على الوظائف المناسبة بالقطاعات الحكومية. ورأى أن هناك عدم جدية في تعاون مؤسسات التعليم العالي في الجامعة والتطبيقي التي يفترض أن تعمل وفق تصور شامل وخطط واضحة المعالم للوصول إلى

مخرجات تعليمية تتناسب مع متطلبات سوق العمل. ودعا إلى إعادة النظر في خطط الإبتعاث الداخلي والخارجي بحيث تتم مراعاة وجود فرص عمل تتناسب مع مخرجات التعليم العالي، وعدم تكرار ما حصل مع خريجي هندسة البترول. وأكد الحويلة أن القضية تحتاج إلى تعاون كل الجهات المعنية المختصة من الجانب الحكومي ومن مجلس الأمة وكذلك من القطاع النفطي والقطاع الخاص لأن أمامهم مسؤولية وطنية عليهم تحملها في إيجاد فرص وظيفية مناسبة لأبناء الكويت.



مبارك العجمي وسعود أبو صليب ودمحمد الحويلة ودمصالح المطيري خلال الاجتماع



د. محمد الحويلة متحدثاً

سامح عبد الحفيظ

ناقشت لجنة تنمية الموارد البشرية في اجتماعها الخامس أمس اقتراحات بقوانين بشأن تكويت الوظائف العامة، ووافقت على عدد من الاقتراحات برغبة. وأوضح رئيس اللجنة النائب د. محمد الحويلة في تصريح بالمرکز الإعلامي لمجلس الأمة، أن اللجنة ناقشت بشكل موسع الاقتراحات بقوانين في شأن تكويت الوظائف العامة وعدم تولي الأجانب الوظائف العامة إلا في الأحوال التي لا يوجد فيها من الكويتيين من يحمل المؤهل المطلوب أو ما يعادله لتولي الوظيفة بعد الإعلان عنها.

وأضاف أن اللجنة استمعت في هذا الصدد إلى رأي ممثلي ديوان الخدمة المدنية، وهم وكيل ديوان الخدمة المدنية بدر الحمد والوكيلة المساعدة لشؤون التوظيف حنان العمر ومديرة إدارة ترشيح الوظائف في الميزانية عائشة المطوع. وبين أن اللجنة طلبت من ممثلي الديوان إحضار تصور كامل وشامل حول رأي الديوان في القانون والملاحظات بشأنه على أن يعقد اجتماع تكلمي لاستكمال مناقشة القانون. وأوضح أنه سيتم دعوة ضيوف من جهات مختلفة مثل هيئة القوى العاملة والأمانة العامة للتخطيط ومؤسسة البترول وشركاتها

في الجداول المقررة التي يجب على القطاع الخاص التقيد بها لتشغيل العمالة الوطنية. ولفت إلى موافقة اللجنة على اقتراح بمنح العاملين في شركة النقل العام الكويتية والعاملين في الشركات الحكومية الأخرى دعم العمالة الوطنية من دون المساس بالراتب الحالي للعامل أسوة بباقي العاملين الكويتيين بالقطاع الخاص تحقياً لمبدأ العدالة والمساواة في المراكز الوظيفية والقانونية. وأشار إلى أن اللجنة وافقت على اقتراح برغبة المشروقات الجديدة العملاقة في التوظيف بحيث يعاد النظر

في ديوان الخدمة المدنية تحدث دورياً بالتعاون مع المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية من خلال الربط الألي بين الجهتين. وأوضح أن قاعدة البيانات تشمل بيانات المتقاعدين كافة من المؤهل العلمي والتخصص والدرج الوظيفي وسنوات الخبرة في مجال العمل، وذلك للمواطنين المتقاعدين الراغبين في العمل على بند المكافآت لدى جهات الدولة المختلفة عوضاً عن الاستعانة بالمستشارين الوافدين. وأضاف أنه بناء على الاقتراح فإن ديوان الخدمة المدنية يقوم بتزويد الجهات وفق حاجتها من المستشارين

وأضاف أن اللجنة وافقت أيضاً على اقتراح برغبة بتكويت القطاع النفطي بنسبة 100٪ من خلال حصر الوظائف التخصصية النادرة والاستفادة من الطاقات البشرية والكوادر الوطنية، ووضع برامج تعليمية وتدريبية تؤهل الشباب الكويتي لشغل الوظائف التخصصية، إضافة إلى رفع نسبة التكويت في الشركات والمقاولين المتقاعدين مع الشركات النفطية إلى 70٪، والتوسع في الصناعات النفطية. وبين أن اللجنة وافقت على اقتراح برغبة بإنشاء قاعدة بيانات شاملة للمتقاعدين

ينظم ترفياتهم وعلاواتهم ودعمهم بكامل حقوقهم

محمد الراجحي يقترح إنشاء هيكل تنظيمي لوظيفة «مفتش أمن المطار»

■ يتم التعيين بنظام «الشفقات والنوبات» ولا تصرف لهم بدلات نوبة وخطر وعدوى وشاشة ولا يتمتعون بأي حقوق مثل الآخرين

ويحصلون على هذه البدلات، مع العلم بأنهم يسجلون بديوان الخدمة المدنية بنظام الدوام الصباحي وهذا مخالف للقواعد والقوانين الخاصة بالعمل المعمول بها والمعروفة للجميع، وأيضاً يتم تكليفهم بأعمال بخلاف أعمالهم المدرجة في قرارات التعيين.

وقد بلغ عددهم حتى الآن (700) موظف، وتخصصهم المشار إليه مازال مفتوحاً لدى الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب ويتم الالتحاق به لذا فأنتي أتقدم بالاقتراح برغبة التالي: «ينشأ هيكل تنظيمي لوظيفة (مفتش أمن المطار) ينظم ترفياتهم وعلاواتهم ودعمهم بكامل حقوقهم».



محمد الراجحي

قدم النائب الراجحي اقتراحاً برغبة بإنشاء هيكل تنظيمي لوظيفة (مفتش أمن المطار) ينظم حصولهم على كامل حقوقهم.

ووقال الراجحي في اقتراحه أنه نظراً للدور الكبير الذي يقوم به مفتشو أمن المطار الذين يتم تخريجهم بمؤهل بلوم (مفتش أمن المطار) من الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب ويتم تعيينهم في الشفقات والنوبات، ولا تصرف لهم بدلات: (نوبة - خطر - عدوى - شاشة) ولا يتمتعون بأي حقوق مثل الذين يعملون في أماكن أخرى

والملفات المستحقة للمسائلة كثيرة لدى»، مضيفاً «الآن انتهت الجولات الميدانية اجلس في مكتبك واتخذ القرارات، وتأكد أننا لسنا معك وللسنا ضدك نحن مع هذا البلد وشعبه».

تأول مرة في الكويت

شاهد بتقنية الواقع المعزز



وأضاف أن «الوكيل المساعد للمناظرة صرح بعدم السماح للمواطنين دخول البلاد إلا بشروط معينة متناسياً نص المادة 28 من الدستور بأنه لا يجوز ابعاد الكويتي ولا منعه من دخول البلاد».

وأشار إلى وجود قيادي آخر «يسرح ويمرح» في قطاعه بتعليمات من وزير الداخلية حتى يقطعها من القطاعات الطارئة للعمل بعدما كان من أفضل القطاعات انتاجية، مؤكداً أن هذه القيادات لا تصلح للعمل ولا تدفع للبلد، وهذا سبب كافي لإقالتهم. وقال مخاطباً العلي «أؤكد لك أن هؤلاء القيادات لن ينفكوا وقت المساء،

بالأمان... ولغت إلى أن هناك أيضاً الشبهات في بعض الصفقات بوزارة الداخلية والتي قد تعدد لنا شيخ قضية «ضباة الداخلية»، مؤكداً أن الملفات المستحقة تدل على وجود خلل كبير خصوصاً في التعامل مع القيادات.

وطالب العجمي الشيخ ثامر العلي بضرورة إصلاح الأخطاء والتجاوزات في الوزارة، مشيراً إلى أنه بعد جولات الميدانية يفترض أن لديه معلومات كافية عما يدور في الوزارة. وبين أن «هناك قيادات بوزارة الداخلية ليسوا على قدر المسؤولية بسبب ضعف الأداء والتخبط في القرارات والحسوبيات وغيرها».



مبارك العجمي

أكد النائب مبارك العجمي على وجود أكثر من ملف في وزارة الداخلية يستحق مسائلة الوزير الشيخ ثامر العلي، على رأسها قضية التعيين في «التحقيقات» والعسكريين الجامعيين ووجود نية لاستبعاد بعض الكفاءات في الوزارة. وقال العجمي، في تصريح بالمرکز الإعلامي في مجلس الأمة، أن أول هذه الملفات قضية التعيين في الإدارة العامة للتحقيقات وما حدث فيها من عبث، وكذلك قضية العسكريين الجامعيين والظلم الذي وقع عليهم، مشدداً على أنه لا يعلق هذا الملف إلا بدخول جميع من تنطبق عليهم الشروط دون استثناء. وأضاف أن «كل هذه

إذا لم يصلح الوزير الخلل ويعالج الأخطاء

مبارك العجمي: ملفات عدة في وزارة الداخلية ستكون موضع مساءلة على رأسها «التحقيقات»

توفير متطلبات العلاج النفسي مع تزويده بما يحتاج من كوادر طبية وأجهزة وأخصائيين اجتماعيين ووسائل ترفيه

علي القطان لإنشاء مركز طبي متخصص لعلاج حالات الإدمان

مركز طبي متخصص لعلاج حالات الإدمان من المخدرات والمؤثرات العقلية في إحدى المناطق الملائمة، من أهم بقدرة كاف عن الحياة العامة والصاحبة وأن يكون محاط بكل الوسائل التي تضمن السرية والهدوء لتشجيع المدمن على العلاج. وكذلك توفير متطلبات العلاج النفسي للمدمنين مع تزويده بما يحتاجه من كوادر طبية وأجهزة وأخصائيين اجتماعيين ونفسيين ووسائل ترفيه، ودعم الجمعيات ذات الصلة بمكافحة الإدمان والتشديد في مراقبة المنافذ الحدودية وبذلل طاقات إضافية وتقنية لمنع دخول هذه الآفة على المجتمع الكويتي المحافظ.

وعدم توفر بيئة علاجية صحية. 8- عدم توافر برامج لاستمرار الرعاية بعد العلاج. الحقيقة عبر إنشاء مركز طبي متخصص لرعاية المدمنين من هذه الآفة وتزويده بكل ما يحتاجه من طواقم طبية متخصصة ومدربة على أعلى مستوى بالتزامن مع متابعة اجتماعية وأسرية بعد العلاج من الإدمان حتى تدارك ما يتوقع من آثار مدمرة إذا استمر علاج المدمن بالوسائل التقليدية الحالية. لذا، فأنتي أتقدم بالاقتراح برغبة التالي: بمبادرة مجلس الوزراء بإصدار قرار بتكليف الجهات المختصة بإنشاء

نتيجة لتزايد أعداد المرضى وعدم وجود أماكن كافية مما يؤدي إلى تراجع المريض عن قراره ويزيد من صعوبة العلاج. 3- عدم وجود خبرة في التعامل مع حالات الإدمان المختلفة. 4- انخفاض في عدد الكادر الطبي المتخصص في علاج الإدمان. 5- توقف رحلة العلاج عند مرحلة سحب السموم وعدم وجود العلاج النفسي داخل المحصنة، مما يعرض المريض للانتكاسة. 6- ارتفاع تكلفة العلاج في مراكز علاج الإدمان في الكويت مقارنة بالتراتب المستقر لأعداد المرضى الأمر الذي يؤدي إلى عدم قدرتها على الاستيعاب. 7- الاقتراب من الأماكن المشجعة على تعاطي المخدرات

ونظراً لقلّة عدد مراكز علاج الإدمان أصبح الأسهل بالنسبة للمتعاظم هو التعاطي بسبب الإحباط النفسي الذي يمر به وسوء طرق العلاج المطبقة عليه بالخطأ. ومازالت طرق علاج المدمنين على المخدرات والمؤثرات العقلية تعاني من بعض العيوب والخلل التي دفعها إلى عدم تقديم خدمة علاجية متكاملة وعدم تحقيق نسب شفاء عالية وأبرز ذلك القصور: 1- قلة عدد مراكز علاج الإدمان في الكويت مقارنة بالتراتب المستقر لأعداد المرضى الأمر الذي يؤدي إلى عدم قدرتها على الاستيعاب. 2- التأخر في تلقي العلاج

الطب النفسي من تدارك الأمر لأسباب تتعلق إما ببعض الطواقم الطبية أو بالتقنية التقليدية في معالجة الآثار الدمرة على المدمنين أو لعدم إيجاد حلول لإعادة تأهيلهم داخل المجتمع. كما لم تتجج حتى الآن الأجهزة الحكومية المعنية بمنع انتشار المواد المخدرة والمؤثرات العقلية التي وجد تجار الموت ضالّتهم في استغلال الثغرات عبر المنافذ البحرية والبرية الجوية على الرغم مما تبذله الأجهزة الأمنية والجمارك من جهود جبارة، لذلك ترتب عليه ضرورة تغيير نمط مكافحة الظواهر حتى يتواكب مع هذه التحديات الحديثة التي أصابت العالم بأكمله.

المادة المخدرة، بالإضافة إلى حوادث الطرق التي يروح ضحيتها أناس لا تذب لهم نتيجة قيادة مدمن غائب عن الوعي وغياب الإدراك الحسي لديه، وتزايد عدد المدمنين في الكويت بصورة باتت تهدد المجتمع ككل. وهذا أمر تؤكده سجلات الإدارة العامة لمكافحة المخدرات وإدارة السجون الكويتية، وكذلك عدد المعالجين من تلك الآفة في مستشفى الطب النفسي، ناهيك عن أعداد من تتسرب عليهم أسرهم حفاظاً على الوضع الاجتماعي. لذلك فإن مكافحة المخدرات والمؤثرات العقلية وعلاج المدمنين لم تتجج حتى الآن، حيث بات واضحاً فشل مركز علاج المدمنين بمستشفى



د. علي القطان

التبلى البعض من شبابها بأفة الإدمان المدمر مما جعل منهم فئة تمثل خطورة على أنفسهم وأسرهم والوطن أت إلى انتشار الجريمة ومنها القتل والسرقة. فالمدمن لا يتورع عن أي فعل مقابل الحصول على

قدم النائب د.علي القطان اقتراحاً برغبة بإنشاء مركز طبي متخصص لعلاج حالات الإدمان من المخدرات والمؤثرات العقلية في إحدى المناطق الملائمة. ونص الاقتراح على ما يلي: عملاً بمبادئ وأحكام الدستور الكويتي التي وردت في المادتين (10 - 15) منه المتعلقة برعاية النشء ووقايتهم أدبياً وجسمانياً وروحياً، وعلى الرغم مما بذلته الدولة وتبذله من مهام في هذا الشأن فقد استشرت بين الشباب ظاهرة جامحة بتعاطي المواد المخدرة ومقارنات الهلوسة والمنشطات المحرمة بصورة واضحة تمثل هاجساً لدى المجتمع عامة ولدى الأسر التي